مفهوم الزعم ومسوغاته عند النحاة

الكلمة المفتاح: الزعم

البحث مستل من رسالة الماجستير

أ.م. د . وليد نهاد عباس مهدي خزعل مغير
جامعة ديالى-كلية التربية للعلوم الانسانية مديرية تربية ديالى
waleedgg86.a.gmail.com Mhkah76@yahoo.com

الملخص

البحث يبين مفهوم مصطلح (الزَّعم) من حيث اللغة والاصطلاح ، ودلالتيه النحوية المتمثلة بالقول الخاطئ وهو الغالب والقول الصائب ، واستعمالاته عند النحاة مبتدئًا بسيبويه (ت ١٨٠هـ) ، ثم النحاة الذين جاؤوا من بعده وصولًا إلى المحدثين ، فضلًا عن المسوغات التي دعت النحويين إلى إطلاقه ، معضدًا إياها ببعض النصوص النحوية التي ضمت هذا المصطلح ، وقد توصلت من خلال البحث والتتبع فيه إلى نتائج مهمة ، منها : إنَّ هذا المصطلح لم يوضع له حدٌّ اصطلاحيٌّ منذ التأليف في النحو العربي إلى النصف الأول من القرن الرابع الهجري حتى إذا ما وصلنا إلى النصف الثاني من القرن الرابع الهجري ، فإذا بأبي سعيدٍ السيرافي(ت ٣٦٨هـ) أوَّل مَنْ يضع له حدًا اصطلاحيًا ، كما أنَّ الدلالة الغالبة في إطلاقه عند سيبويه هي القول الصائب ، أما المتأخرون ، فالدلالة الغالبة عندهم القول الخاطئ وهذا ينطبق أيضًا عند المحدثين .

المقدمة

الحمد لله ربِّ العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين وعلى آله وأصحابه أجمعين.

أمَّا بعد : فهذا بحثٌ موسومٌ بـ (مفهوم الزَّعم ومسوغاته عند النحاة) تناول مصطلحاً كان متداولًا قبل التأليف في النحو العربي بدلالاتٍ عدَّة ، حتى إذا ما دُوِّنَ النحو رأينا النحاة قد وظفوه في مؤلفاتهم وأرادوا به دلالتين اثنتين سأذكرهما لاحقًا . وقد أحببت الكتابة فيه ، لشيوعه في كتب النحو، ولكونه لم يُطرَحْ في مؤلفٍ أو دراسةٍ . لذلك استحق مني أنْ أبحث فيه مبينًا مفهومه في اللغة والاصطلاح ، ودلالته واستعماله عند النحاة ، فضلًا عن بيان المسوغات التي دعت النحاة إلى إطلاقه ، وقد استعنت بمصادرَ كانت خيرَ معينٍ لإتمامه ،

وهي مرتبةٌ في ثبت المصادرِ والمراجع ، ثم ختمت هذه الدراسة بالنتائج التي توصلت إليها . واسأل الله التوفيق والهداية إلى طريق الصواب .

أولًا – مفهوم الزَّعم :

١. الزَّعم في اللغة والاصطلاح :

– الزَّعم لغة :

الزَّعم مصدر الفعل الثلاثي (زَعَمَ) ، وهذا اللفظ قد تناولته المعجمات اللغوية بدلالات متعددة ، منها ما جاء في العين : ((زَعَمَ يَزْعُمُ زعمًا وزُعْمًا إذا شكّ في قوله ، فإذا قلت: ذَكَرَ ، فهو أحرى إلى الصواب ، وكذا تفسير هذه الآية : ﴿ هَٰذَا لِلَّهِ بِزَعْمِهِمْ ﴾ [١] ، وَيُقْرَأ بزُعْمهم[٢] ، أي : بقولهم الكذب ... ،والتَّزعُّم : التَّكذب قال :((يا أيها الزاعم ما تزعَّما ...))[٣] ، والزعيم : الكفيل بالشيء ، ومنه قوله تعالى ﴿ وَأَنَا بِهِ زَعِيمٌ ﴾ [٤] ، أي : كفيل ، وزَعِم فلانٌ في غير مَزْعَم أي : طَمِعَ في مَطْمَعٍ ، وأزعَمْته : أطمعته))[٥] . والأحسن في الزَّعمِ أنْ يوقع على (أنَّ) دون الاسم[٦] .

وزاد ابن دريد (ت ٣٢١هـ) معاني أُخر، إذ قال : ((الزَّعْم والزُّعْم لغتان فصيحتان.قال عنترة العبسي:

عُلِّقتُها عَرَضًا واقْتُـــــــلُ قومَها زَعْمًا لَعَمْـرُ أبيك ليس بَمْزعَـمِ[٧]

وأكثر ما يقع الزَّعمُ على الباطلِ ، وكذلك هو في التنزيل ... ، وقد يجَيء الزَّعمُ في كلامِهم بمعنى التحقيق ، قال النابغةُ الجعدي :

نُـــودي قيــلَ أَرْكَبَـــنْ بأهلك إنَّ الله مُوْفٍ للناس ما زعما[٨]))[٩]

ولم يبتعد الأزهري (ت ٣٧٠هـ) كثيرًا عن هذه المعاني في تهذيبه ، إذ قال : ((وقال الليث : سمعت أهل العربية يقولون : إذا قيل ذَكَرَ فلان كذا وكذا فإنَّما يقال ذلك لأمرٍ يُسْتَيقن أنَّه حقٌ ، فإذا شُكَ فيه فلم يُدْرَ لعَلَّه كذِب ، أو باطل قيل : زعم فلانٌ))[١٠] . ونَقَلَ أيضًا قول ابن السكيت (ت ٢٤٤هـ) لمعنى الزَّعم قائلًا : ((قال : والزَّعم إنَّما هو في الكلام يُقال أمرٌ فيه مزاعم أي : أمرٌ غيرُ مستقيم ، فيه مُنازعة بُعد . قلت : والرجل من العرب إذا حدَّث عمَّن لا يُحقق قوله ، يقول : ولا زعامته ، ومنه قوله : لقد خطَّ رومي ولا زعامتِهِ))[١١]. ومن المعاني الأُخر التي أوردها : ((الزَّعم الكذب ... ، وقال شُريح[١٢] :

زعموا كنية الكذب،وقال شمر[١٣]: الزَّعم والتزاعم أكثر ما يقال فيما يُشَك فيه ولا يحقق ، وقد يكون الزَّعم القول))[١٤].

وأضاف ابن سيده (ت ٤٥٨هـ) في المحكم والمحيط الأعظم معنىً آخر على معاني الزعم المذكورة آنفًا وهو بمعنى شهد[١٥] .

وبهذه المعاني قال ابن منظور (ت ٧١١هـ) وزاد عليها معاني أُخر ، منها : (الظن ، والضمان ، والوَعَدَ ، والقول ، والذكر ، ومنها أيضًا استعماله فيما يُذم)[١٦] .

ولم تخرج المعجمات الأخرى عمَّا أوردته من معانٍ لهذه اللفظة[١٧] .

فالزَّعم في دلالته اللغوية هو الأقرب إلى المشترك اللفظي لوروده بدلالات متنوعة ،واستعمالات مختلفة تفصح عن القول بشقيه الباطل وهو الغالب والمحقق ، والاعتقاد ، والشك ، والذكر ، والكذب ، والضمان ، والكفالة ، والوعد ، والظن ، وغيرها . والفيصل في تحديد المعنى المراد هي القرائن اللفظية .

- **الزَّعم اصطلاحًا :**

بعد أنْ فرغنا مِنْ بيان الدلالة اللغوية لمصطلح (الزَّعم) وأفصحنا عنه ، نأتي إلى بيان معناه في العرف الاصطلاحي.

ولمَّا كان لفظ (الزَّعم) شائعًا قبل التأليف في النحو العربي ، وأعني بذلك في (القرآن الكريم) ، و(كلام العرب) وهو ما سأذكره لاحقاً، فقد عَرَض لتعريفه اصطلاحًا أصحاب التفسير واللغة فضلاً عن أصحاب النحو . إلا أنَّهم لم يتفقوا على اصطلاحٍ موحدٍ يفصح لنا عمَّا يضمه هذا المصطلح ، ويجعله أكثر استقرارًا في دلالته الاصطلاحية ، ولعلَّ السبب في ذلك يعود إلى اختلاف دلالة هذا اللفظ بين موضعٍ وآخر قبل التأليف في النحو العربي ، فدلالته في القرآن الكريم مقصورةٌ على الذَّمِ والكذب وادعاء الباطل[١٨] ، لذا ذكر ابن عباس(ت ٦٨هـ) (ا) كل موضعٍ في القرآن الكريم ورد فيه لفظ (الزَّعم) ، فهو (كذب)[١٩]. أمَّا في كلام العرب فهي متنوعةٌ ما بين القول الباطل والمحقق ، والقول المطلق ، والذكر، والظن ، والشك، والكذب ، والوعد ، والادعاء ، والضمان ، والكفالة ، وغيرها[٢٠] . فلا بأس ونحن ماضون في بيان دلالة الزَّعم الاصطلاحية في علم النحو أنْ نعرضَ أهم التعريفات لهذا المصطلح التي أوردها أصحاب التفسير والمعجمات الاصطلاحية فضلاً عن تعريفات

النحويين ، لاسيما أنَّ مضمونه في علم النحو يشترك مع بعض ما عرضه أصحاب التفسير والمعجمات الاصطلاحية . ويمكن عرض ذلك على النحو الآتي :

أ- الزَّعم في اصطلاح المفسرين :

١. تعريف الزمخشري (ت ٥٣٨هـ) :

الزَّعم : ((ادعاء العلم))[٢١] .

٢.تعريف ابن عطية (ت ٥٤٢هـ) :

الزَّعم هو : ((قولٌ لا دليل على فساده ولا صحته ودركه على قائله))[٢٢] .

٣.تعريف القرطبي (ت ٦٧١هـ) :

الزَّعم : ((هو القول بالظن))[٢٣] .

٤.تعريف أبي حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ) :

الزَّعم : ((قولٌ يقترن به الاعتقاد الظني))[٢٤] . وعرَّفه أيضًا في موضعٍ آخر بقوله : (((الزَّعم) القول الأميل إلى الباطل والكذب في أكثر الكلام))[٢٥] .

٥.تعريف ابن عاشور التونسي (ت ١٣٩٣هـ) صاحب التحرير والتنوير :

الزَّعم : ((القول الموسوم بمخالفة الواقع خطأٌ فمنه الكذب الذي لم يَتَعَمَّد قائله أنْ يخالف الواقع في

ظنِ سامعه . ويطلق على الخبر المستغرب المشكوك في وقوع ما أَخبَر به ، وعن شُرَيح : لكل شيءٍ كنيةٌ ، وكنية الكذب زعموا (أراد بالكنية الكناية) . فبين الزَّعم والكذب عمومٌ وخصوصٌ وجهيٌ))[٢٦] .

٦.تعريف الشعراوي (ت ١٤١٨هـ) :

الزَّعم : ((هو القبول المخالف للواقع))[٢٧] .

فهذه التعريفات مع اختلاف عباراتها لا تخرج في معانيها عن القول الباطل ، والكذب والظن .

ب – الزَّعم في اصطلاح أصحاب المعجمات الاصطلاحية :

١. تعريف الرَّاغب الأصفهاني (ت ٥٠٢هـ) :

الزَّعم : ((حكاية قول : يكون مظنَّة للكذب ، ولهذا جاء في القرآن في كلِّ موضعٍ ذُمَّ القائلون به))[٢٨] .

٢ .تعريف الشريف الجرجاني (ت ٨١٦هـ) :

الزَّعم : ((هو القول بلا دليل))[٢٩] .

٣ .تعريف أبي البقاء الكفوي (ت ١٠٩٤هـ) :

((الزُّعم بالضم : اعتقاد الباطل بلا تَقَوّل ، و[الزَّعم] بالفتح : اعتقاد الباطل بِتَقَوّل ، وقيل بالفتح قولٌ مع ظن ، وبالضم ظنٌ بلا قول))[٣٠] .

ج – الزَّعم في اصطلاح النحويين :

يعدُّ مصطلح الزَّعمِ واحدًا من أهمِّ المصطلحات الشائعة في النحو العربي منذ التأليف فيه إلى العصر الحديث ، إذ لا يخلو كتابٌ من أمات المظان النحوية إلَّا وقد وُجِدَ فيه هذا المصطلح مراتٍ عدّة ، لاسيما كتاب سيبويه ، إلا أنَّ الناظر في أمات كتب النحو في القرنين (الثاني) ، و(الثالث) والنصف الأول من القرن الرابع الهجري لم يظفر عند مؤلفيها بتقييد حدٍّ اصطلاحي لمفهوم مصطلح (الزَّعم) : ((يضبط حدوده ويكشف أبعاده ، ويبين مدلوله مع أنَّه مصطلحٌ تردد على ألسنة النحويين كثيرًا – في هذه القرون – في سياق تحليل الأحكام النحوية ، حتى بدا وكأنَّه مصطلحٌ عُرفيٌ تواضع عليه النحاة فيما بينهم تاركين للقارئ أنْ يستنبط معناه من سياق الكلام))[٣١] . ولعلَّ السرَ في ذلك أنَّهم : ((تعودوا استعماله فترسَّخَ مفهومه في أذهانهم ، وهم يسطِّرون قواعدهم النحوية ؛ فلا يجدون بهم حاجة إلى تعريفه ، ولو كان الأمرُ خلافًا لذلك لَمَا استطاعوا أنْ يحسنوا تطبيقه من خلال الأمثلة التي أوردوها تفسيرًا وتوظيفًا له ، وإلا بماذا نفسر هذا السكوت ؟))[٣٢] . ولكنْ عند اطلاعنا على مؤلفات النحويين في النصف الأول من القرن الرابع الهجري وجدنا أبا سعيد السيرافي أوَّل مَنْ وضع حدًا اصطلاحيًا لمفهوم (الزَّعم) ، وقد كشف لنا فيه عن أبعاده ، وضَبْطِ حدوده ، وبيان مدلوله عند شرحه على كتاب سيبويه قائلًا : ((وأمَّا ((زَعَمْتُ)) فإنَّهُ قولٌ يقترن به اعتقاد ومذهب ، وقد يصحُّ ذلك وقد لا يصحُّ))[٣٣] . وقد وضَّح مراده بدلالة الزَّعم على القولِ بعد وصفه لهذا الحدِّ بقوله :((ولو كان الزَّعم في معنى القول المحض ، لحُكي ما بعده ولم يَنْصب ، كما يُفعَل ذلك بعد القول ، إذا قلت : ((قال زيدٌ عمرٌو قائمٌ))))[٣٤] .

وشاع هذا التعريف عند النحاة ، ولاسيما المتأخرين ، فقد نقله وارتضاه عددٌ منهم ، كأبي حيان الأندلسي[٣٥] ، والمرادي (ت ٧٤٩هـ)[٣٦] ، والبغدادي (ت ١٠٩٣هـ) [٣٧].

وعرَّفه أيضًا أبو البركات الأنباري (ت ٥٧٧هـ) بأنَّه قولٌ عن غير صحةٍ ، وذلك بقوله : ((وأمَّا ((زعمت)) فتستعمل في القول عن غير صحةٍ))[٣٨] .

ووضع رضي الدين الاستراباذي (ت ٦٨٦هـ) حدًا آخر لمصطلح (الزَّعم) قال فيه : ((وأمَّا للقول بأنَّ الشيء على صفةٍ ، قولًا غير مستندٍ إلى وثوقٍ ، نحو : زعمتك كريمًا ، وقد يُستعمل (زعم) في التحقيق ، قال أمية :

نُـــودِي قـــمْ واركـــب بأهلك إنَّ الله موفٍ للناس ما زعموا(٣٩)))[٤٠]

ونقل هذا الحدَّ من النحاة المحدثين الدكتور فاضل صالح السامرائي ، بقوله : ((الزَّعم : هو القول بأنَّ الشيء على صفةٍ قولًا غير مستندٍ إلى وثوقٍ))[٤١] . ثم استدرك عليه قائلًا : ((فقد يكون حقًا وباطلًا ... ، وأكثر ما يقع الزَّعم على الباطل ...))[٤٢] . إلا أنَّ هذا التعريف لم يشع عند النحاة كما شاع تعريف السيرافي .

ولم يخرج ابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ) في تعريفه مصطلح (الزَّعم) عمَّا عرَّفه السيرافي ، إذ يقول: ((والزَّعم : قولٌ يقترن به اعتقاد . ومذهب الأكثر أنْ يكونَ باطلًا ، نحو : ﴿ زَعَمَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَن لَّن يُبۡعَثُواْۚ ﴾[٤٣] ، وقد يكون صحيحًا ، كقول أبي طالب يخاطب النبي ﴿ صلى الله عليه وسلم ﴾ :

ودعوتنـــي وزَعَمْـــتَ أنَّـــكَ ناصـــحٌ ولقد صَدَقتَ وكنتَ ثمَّ أمينًا(٤٤)))[٤٥]

وقال أيضاً: ((الزَّعم قولٌ مع اعتقادٍ))[٤٦] .

وفي ضوء ما مرَّ نرى أنَّ ما حدَّه السيرافي من مفهومٍ لمصطلح (الزَّعم) هو الأقرب إلى الاصطلاح النحوي الذي نروم البحث عنه ؛ لأنَّه يتفق تمامًا مع ماألفيناه من تطبيقاتِ النحاة لهذا المصطلح في مؤلفاتهم ،ولكنْ هذا المصطلح لم تظهر دلالته ويستنبط معناه إلا من سياق الكلام ، أو موقف النحاة تجاه المسائل النحوية ؛ لأنَّ السياق وموقف النحاة هو الذي يحكم على المعنى المراد .

٤ .دلالة الزَّعمِ واستعمالِهِ عند النحاة :

– دلالة الزَّعمِ :

ظهر من خلال النظر في المظان النحوية أنَّ مؤلفيها حينما استعملوا مصطلح (الزَّعم) في أثناء تناولهم الأحكام النحوية بمشتقاته (الزَّعم ، زَعَمَ ، يزعُم ، أزعُم ، يزعمون ، زعموا ، زعما ، زعمهم ، بزعمهم ، بزعم ، زاعم ...) أرادوا به دلالتين اثنتين ، إحداهما : القول

الباطل أو الخاطئ ، وهي أكثر استعمالًا ، ومثال ذلك قول سيبويه عند ذكره قوله تعالى : ﴿ وَيَرَى ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡعِلۡمَ ٱلَّذِيٓ أُنزِلَ إِلَيۡكَ مِن رَّبِّكَ هُوَ ٱلۡحَقَّ وَيَهۡدِيٓ إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلۡعَزِيزِ ٱلۡحَمِيدِ ٦ ﴾ [٤٧] :((وقد زعم ناسٌ أنَّ (هو) هاهنا صفةٌ ، فكيف يكون صفةً وليس من الدنيا عربيٌ يجعلها هاهنا صفةً للمُظْهَر ولوكان ذلك كذلك لجاز مررت بعبد الله هو نفسه ، فهو هاهنا مستكرَهة لا يَتَكَلَّمُ بها العرب ؛ لأنَّه ليس من مواضعها عندهم ...))[٤٨] . وقول المبرِّد (ت ٢٨٥هـ) : ((ومَنْ زَعَم أنَّ قوله : ﴿ كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡۚ ﴾ [٤٩] نُصِبَ بقوله : ((عليكم كتاب الله)) – فليس يدري ما العربية ، لأنَّ الأسماء الموضوعة في موضع الأفعال لا تتصرَّف تَصَرُّف الأفعال فتنصب ما قبلها))[٥٠] . ومثال ذلك أيضًا قول ابن جني (ت ٣٩٢هـ) : ((وأمَّا قول أبي إسحاق : إنَّ ((أيًّا)) اسمٌ مظهر خصَّ بالإضافةِ إلى المضمر ، ففاسدٌ أيضًا ، وليس ((أيًّا)) بمُظْهَرٍ كما زعم . والدليل على أنَّ ((أيًّا)) ليس باسم مُظْهَرٍ اقتصارهم به على ضربٍ واحدٍ من الإعراب وهو النصب ، كما اقتصروا بـ (أنا ، وأنت) ونحوهما على ضربٍ واحدٍ من الإعراب وهو الرفع ...))[٥١] .

والدلالة الأخرى : القول المحقق ، وهي أقل استعمالًا ومن أمثلتها ، قول سيبويه في (باب ما أُجري على موضعِ غير لا على ما بعد غير) : ((زعم الخليل رحمه الله ويونس جميعًا أنَّه يجوز : ما أتاني غيرُ زيدٍ وعمرٌو فالوجه الجرُّ ، وذلك أنَّ غيرَ زيدٍ في موضعِ إلا زيدٌ وفي معناه ، فحملوه على الموضع كما قال :

*** فلسنا بالجبال ولا الحديدا[٥٢] ***

فلما كان في موضعِ إلا زيدٌ وكان معناه كمعناه ،حملوه على الموضع. والدليل على ذلك أنَّك إذا قلت: غيرُ زيدٍ ، فكأنَّك قد قلت : إلا زيدٌ ألا ترى أنَّك تقول : ما أتاني غيرُ زيدٍ وإلا عمرٌو، فلا يقبح الكلام ، كأنَّك قلت : ما أتاني إلا زيدٌ وإلا عمرٌو))[٥٣] .

ومِنْ أمثلتها أيضًا قول ابن هشام في صيغة (أَفْعَلَ) التعجب بين الفعلية والاسمية : ((... ، وزعم البصريون أنَّه فعلٌ ماضٍ وهو الصحيح ؛ لأنَّه مبني على الفتح ، ولو كان اسمًا لارتفع على أنَّه خبرٌ ،

ولأنَّه يلزمه مع ياء المتكلِّم نون الوقاية يقال : ما أفقرني إلى عفو الله ، ولا يقال: ما أفقري))[٥٤].

– **استعمال النحاة لمصطلح الزَّعم :**

لم تقل ظاهرة (الزَّعم) شأنًا عن غيرها من ظواهر النحو العربي الأُخر من حيث تمثلها فيما وصل إلينا من نتاجٍ نحوي مدون ، بل إنَّها تميزتْ عن غيرها من الظواهر الأخرى بشيوعها في أوَّل مدونٍ نحويٍ وصل إلينا ، وهو (كتاب سيبويه) ، إذ بلغ استعمال سيبويه لمصطلح (الزَّعم) فيه ما يقارب خمسين ومائتي موضعٍ ، ولعلَّ سبب ذلك يرجع إلى أنَّ مصطلح (الزَّعم) كان مستعملًا بكثرة قبل نشأة النحو العربي ، وأعني بذلك استعماله في أصول النحو العربي السماعية المتمثلة بالقرآن الكريم أولًا ، كقوله تعالى : ﴿ فَقَالُوا هَٰذَا لِلَّهِ بِزَعْمِهِمْ ﴾ [٥٥] وقوله تعالى ﴿ وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ فَيَقُولُ أَيْنَ شُرَكَائِيَ الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ ﴿٧٤﴾ ﴾ [٥٦] . وكلام العرب ثانيًا ، ومنه الأثر النبوي الشريف ، كقوله أفضل الصلاة والسلام : ((بئس مطيَّة الرَّجل زعموا))[٥٧].

والشعر ، كقول جرير يهجو الفرزدق :

زَعَمَ الفرزدق أنْ سيقتلُ مربعًا أبشر بطول سلامةٍ يا مَرْبَعُ[٥٨]

ولستُ في مقامٍ أقفُ فيه وقفة استقصاء لدراسة مفهوم (الزَّعم) لدى جميع النحاة ، فهذا أمرٌ يقتضي صفحاتٍ كثيرة ، لذا نركزُّ في مقامنا هذا على ملامح هذه الظاهرة عند عدد من النحاة مبتدئًا بسيبويه ؛ لأنَّ كتابه يعدُّ أوَّلَ مؤلفٍ نحويٍ وصل إلينا ، فقد أكثر فيه من استعمال مصطلح (الزَّعم) ، ولكنَّ الدلالة الغالبة عليه هي القول المحقق كما في نصه المذكور آنفًا في دلالة الزَّعم الثانية ، بخلاف ما كان مستعملًا قبله ، وبعده ، فإنَّ السمة الغالبة عليه آنذاك هي القول الباطل ، وقد أشرت إلى ذلك آنفًا أثناء عرضي لتعريفات مصطلح (الزَّعم) ، ودلالته ، لذا قال ابن عطية : ((وإذا قال سيبويه : زعم الخليل فإنَّما يستعملها فيما انفرد الخليل به وكان أقوى))[٥٩] . وقال الآلوسي(ت١٢٧٠هـ) : ((وقد أكثر سيبويه في الكتاب من قوله : زعم الخليل كذا – في أشياءَ يرتضيها –))[٦٠] . وهذا في الغالب ، وليس بالأمر المطلق ، لأنَّي وجدتُ سيبويه في بعض المواضعِ يزعِّم الخليل ، ويريد به القول الخاطئ ، ويزِّعم غيره ، ويريد به القول المحققِ ، ومِنْ ذلك قوله في أصل (لن) : ((فأمَّا الخليل فزعم أنَّها (لا أنْ)، ولكنَّهم حذفوا لكثرته في كلامهم ، كما قالوا : ويلمه [يريدون وي لامه] ، وكما قالوا : يومئذٍ وجعلتْ بمنزلة حرفٍ واحدٍ ، كما جعلوا هلَّا بمنزلة حرفٍ واحدٍ ، فإنَّما هي هل ولا . وأمَّا غيره فزعم أنَّه ليس في (لن) زيادةٌ وليست من كلمتين ولكنَّها بمنزلة شيءٍ على حرفين ليست فيه زيادةٌ ، وأنَّها في حروف النصب

بمنزلة لم في حروف الجزم في أنَّه ليس واحدٌ من الحرفين زائدًا. ولو كانت على ما يقول الخليل لمَا قلت : أمَّا زيدًا فلن أضرب؛
لأنَّ هذا اسمٌ والفعل صلةٌ ، فكأنَّه قال : أمَّا زيدًا فلا الضرب له))[٦١] .

فتزعيم سيبويه للخليل في نصه هذا كان يريد به القول الخاطئ ، وأمَّا تزعيمه الآخر، فكان يريد به القول المحقق ؛ لأنَّ سيبويه يرى أنَّ (لن) بسيطة وليست مركبةً كما زعم الخليل .

أمَّا النحاة الذين جاؤوا من بعده ، كالفراء (ت ٢٠٧هـ)[٦٢] ، والأخفش (ت ٢١٥هـ)[٦٣] ، والمبرِّد[٦٤] ، وابن السراج (ت ٣١٦هـ)[٦٥] ، والزجاجي (ت ٣٣٧هـ)[٦٦] ، والنحاس (ت ٣٣٨هـ)[٦٧] ، والسيرافي[٦٨] ، وغيرهم من النحاة الأوائل الذين أعقبوهم ، فقد بدا استعمالهم لمصطلح الزَّعم يميل شيئًا فشيئًا إلى دلالة القول الباطل أكثر مما هو عليه القول المحقق .

ومن ذلك ، قول الفراء عند إعرابه قوله تعالى : ﴿ صٓۚ وَٱلۡقُرۡءَانِ ذِي ٱلذِّكۡرِ ١ ﴾ [٦٩] : ((وص في معناها ، كقولك : ب وجب والله ، ونزل والله ، وحقَّ والله ، فهي جواب لقوله ((والقرآن)) كما تقول نزل والله . وقد زعم قومٌ أنَّ جواب ((والقرآن)) ﴿ إِنَّ ذَٰلِكَ لَحَقّٞ تَخَاصُمُ أَهۡلِ ٱلنَّارِ ٦٤ ﴾ [٧٠] ، وذلك كلام قد تأخَّر تأخُّرًا كثيرًا عَنْ قوله ((والقرآن)) وجَرَت بينهما قِصص مختلفةٍ ، فلا نجد ذلك مُستقيمًا في العربية والله أعلم))[٧١] . وقول السيرافي عند قوله تعالى : ﴿ وَإِنۡ أَحَدٞ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ٱسۡتَجَارَكَ فَأَجِرۡهُ ﴾ [٧٢] : ((وزعم الفراء أنَّ (أحدٌ) مرفوع بالعائد الذي عاد إليه وهو ضمير الفاعل الذي في استجارك ، وهذا لا يصح ؛ لأنَّا إذا رفعناه بما ذكر فقد جعلنا استجارك خبرًا لأحدٍ وصار الكلام كالمبتدأ والخبر ، ولا يجوز أنْ يكونَ بعد (إنْ) مبتدأ وخبرٌ ألا ترى أنَّه لا يجوز أنْ يقال : ((إنْ زيدٌ قائمٌ أكْرِمْك)) ولا ((إنْ زيدٌ عندك آتك))))[٧٣] .

حتَّى إذا ما وصلنا إلى النحاة المتأخرين ، كأبي البركات الأنباري[٧٤] ، وابن عصفور (ت ٦٦٩هـ)[٧٥] ، وابن مالك (ت ٦٧٢هـ)[٧٦] ، وأبي حيان الأندلسي[٧٧] ، والمرادي[٧٨] ، وابن هشام الأنصاري[٧٩] ، وابن عقيل (ت ٧٦٩هـ)[٨٠] ، وغيرهم ، فإنَّنا نرى شيوع دلالة (الزَّعم) عندهم على القول الباطل وقلَّتها في القول المحقق .

وسار على ذلك أغلب النحاة الذين جاؤوا من بعدهم حتى اضمحلت دلالتها على القول المحقق فيما بعد ، وهذا ما نراه في العصر الحديث ، وخيرُ مثالٍ على ذلك ما ذكرته آنفًا من تأييد الدكتور فاضل صالح السامرائي (للرضي) في تعريفه لمصطلح (الزَّعم)، ثمَّ استدراكه عليه .

ومثال ذلك أيضًا قول شوقي ضيف (ت ١٤٢٦هـ) في عامل الاسم المنادى العلم نحو : ((يا محمد)) : ((ذهب جمهور البصريين إلى أنَّه مبني على الضم في محل نصبٍ ، وناصبه فعلٌ مقدَّرٌ تقديره : أدعو وحُذِفَ الفعل حذفًا لازمًا لكثرة الاستعمال ولدلالة حرف النداء عليه . وذهب المبرِّد إلى أنَّه منصوب بيا لسدِّها مسد الفعل . وذهب الكسائي إلى أنَّه مرفوع لتجرده من العوامل اللفظية ، وفاته أنَّه مسبوق بيا ، وأنَّه غير منونٍ . أمَّا الفراء فذهب مذهبًا بعيدًا ، إذ زعم أنَّ أصل ((يا زيد)) مثلًا : يا زيدًا ، ثم أكتُفي بيا وحُذفت الألف الملحقة به ، فبني على الضمِّ . وهو بُعدٌ واضح في التقدير))[٨١] .

ثانيًا – مسوغات الزَّعم :

ذكرتُ فيما مضى أنَّ الزَّعمَ في اصطلاح السيرافي : قولٌ مصاحبٌ لاعتقادٍ ومذهبٍ ، وأنَّ النحاة كانوا يطلقونه ويريدون به إمَّا القولُ الباطلُ وهو الغالب ، وإمَّا القولُ المحققُ ، لكنْ هناك مسوغاتٌ أو أسبابٌ كانت وراء إطلاقهم هذا المصطلح ، وهو أمرٌ مألوف عهدناه في الأحكام النحوية كلها ، فكيف بمصطلح (الزَّعمِ) ، وقد وجدناه شائعًا في أوَّل مؤلفٍ نحوي ألا وهو كتاب سيبويه ، فهذا إنْ دلَّ على شيءٍ فإنما يدلُّ على أهمية هذا المصطلح لدى النحاة . فمِنْ خلال استقرائي لمواطنِ الزَّعمِ في النحو العربي ، وجدتُ مسوغات الزَّعمِ أو أسبابه لا تخرج في الغالب عن أسباب (المنع في الدرس النحوي)[٨٢] ، كالسماع ، والقياس ، والمعنى ، والعمل ، والموقع ، وغيرها ، فها أنا أُوردها فضلًا عن مسوغاتٍ أُخر مستدلاً عليها بالأمثلة على النحو الآتي :

١. السماع

وهو الدليل الأوَّل مِنْ أدلّة الصناعة النحوية ، ويُعَدُّ المسوغ الأبرز في إطلاق لفظ (الزَّعم) على الأحكام النحوية ، والأمثلة التي جعلته بارزاً كثيرةٌ ، منها قول أبي حيان الأندلسي : ((و(لولا) زعم الأخفش أنَّها لا تجرُّ المضمر ، وأنَّ ما ورد من قول العرب : لولاك ، إنَّما هو من باب وضع الضمير المجرور موضع الضمير المرفوع ، كما وضعوا

المرفوع موضع المجرور في قولهم : ما أنت كأنا ، ولا أنا كأنت ، وزَعَمَ المبرِّد أنَّ لولاك ليس من لسان العرب ، إنَّما يقولون لولا أنت ، وهذا ليس بشيءٍ . إذ قد نقل ذلك رؤساء النحويين واللغويين ، كالخليل ، وسيبويه ، وأبي زيد ، والفراء))[٨٣] .

وللسماع صورٌ اعتمد عليها النحاة في إيراد لفظ (الزَّعم) ، متمثلة بأدلة الاستشهاد النحوية ، وهي على النحو الآتي :

أ- القرآن الكريم :

ومِنْ أمثلة الاستشهاد به دليلًا على (الزَّعمِ) ، قول أبي حيان : ((وزعم بعض النحاة : أنَّ البدلَ يختص بما يكون ما بعد إلا مستثنى مما يكون فيه المستثنى منه منفردًا ، نحو : رَجُلٌ واحدٌ ، وهو محجوجٌ بقوله تعالى : ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُمْ شُهَدَآءُ إِلَّآ أَنفُسُهُمْ﴾[٨٤] ، فشهداء جمع ، وليس بمفردٍ))[٨٥] .

ب- القراءات القرآنية :

ومن أمثلة الاستشهاد بها دليلًا على الزَّعمِ ، قول ابن مالك في لحاق نون الوقاية مع لدن : ((ولحاق النون مع لدنْ أكثر من عدم لحاقها ، وزعم سيبويه أنَّ عدم لحاقها من الضرورات ، وليس كذلك ، بل هو جائزٌ في الكلام الفصيح ومن ذلك قراءة نافع[٨٦] ، ﴿مِن لَّدُنِّي عُذْرًا﴾[٨٧] بتخفيف النون وضم الدال))[٨٨] .

ج - الحديث النبوي الشريف :

وقد استدلَّ النحاة به حُجة لإسناد تزعيمهم ، ومن ذلك قول ابن مالك في عدم إفادة (حتى) للترتيب : ((ومَنْ زعم أنَّها تقتضي الترتيب في الزمان ، فقد ادعى ما لا دليل عليه ، وفي الحديث : (كلُّ شيءٍ بقضاءٍ وقدرٍ حتى العَجْز والكَيْس)[٨٩] وليس في القضاء ترتيب ، وإنَّما الترتيب في ظهور المقضيّات))[٩٠] .

د- كلام العرب (شعرًا ونثرًا) :

كثيرًا ما اتخذ النحاة كلام العرب دليلًا لإسناد حكم التزعيم ، بل كان الأكثر استعمالًا لديهم من الأدلة السماعية الأخرى ، فمن أمثلة استشهادهم به شعرًا .

قول ابن هشام : ((لو ما : بمنزلة ((لولا)) ، تقول : لو ما زيدٌ لأكرمتُكَ، وفي التنزيل : ﴿ لَّوْ مَا تَأْتِينَا بِٱلْمَلَٰٓئِكَةِ ﴾[٩١] وزعم المالقي أنَّها لم تأتِ إلا للتحضيض ، ويرده قول الشاعر :

لــو مــا الإصاخـــة للوشـــاة لكــان لــي من بعد سُخْطِكَ في رضاك رجاءُ[٩٢]))[٩٣]

ومن أمثلة الاستشهاد بكلام العرب نثرًا ، قول أبي حيان : ((وتعدية المتعدي لمفعولٍ بالباء لثانٍ قلَّ أنْ يوجد حتى زعم بعضهم أنَّه لا يوجد ، ولا يجوز فلا يقال في : طعم زيدٌ اللحمَ : أطعمت زيدًا باللحمِ ، والصحيح أنَّه جاء على قلةٍ ، تقول : دفع زيدٌ عمرًا ، ثم تعديه بالباء ، فتقول : دفعت زيدًا بعمرٍو ، أي : جعلت زيدًا يدفع عمرًا ، وكذلك صك الحجرُ الحجرَ ، ثم تقول : صككتُ الحجرَ بالحجرِ ، أي جعلته يصكه))[٩٤] .

٢ ٠القياس :

من أَمثلته قول أبي حيان : ((وزعم الجرمي أنَّه لا يجوز استعمال الجهات الست إلا ظرفًا ، ولا يقاسُ على استعمالها أسماء ، ونُقل عنه أيضًا أنَّه لا يجوز استعمالُ خلف وأمام اسمين إلا في الشعر ، هذا نصُّ النقل عنه ، والقياس يقتضي التسوية بينهما وبين الجهات الست غير فوق وتحت))[٩٥] .

٣ ٠المعنى :

ويعدُّ من أهم أسباب التزعيم ، إذ الإخلال به يؤدي إلى بطلان الكلام ، ومن المسوغات المسببة للتزعيم فيه :

أ- الإخلال بالمعنى وفساده :

ومن أمثلته ما ذكره ابن هشام في الجملة المحكية بالقول ، بقوله : ((قد يقع بعد القول جملةٌ محكيةٌ ولا عمل للقول فيها ، وذلك نحو : ((أوَّل قولي إني أَحْمَدُ الله)) إذا كسرتَ (إنَّ) ؛ لأنَّ المعنى أوَّل قولي هذا اللفظ ، فالجملة خبرٌ لا مفعول ، خلافًا لأبي علي الفارسي ، زعم أنَّها في موضع نصبٍ بالقول ، فبقي المبتدأ بلا خبرٍ ، فقدَّر (موجود) ، أو (ثابت) وهذا المقدَّر مستغنىً عنه ، بل هو مُفسِدٌ للمعنى ...))[٩٦].

ب – انتفاء الفائدة :

من أمثلة ذلك قول أبي حيان : ((ولا يجوز أنْ يُبْتَدأ بالنكرة إلا وفيها مسوغ من هذه المسوغات التي ذكرنا ، فأمَّا قوله :

مُرَسَّعَـــةٌ بيــن أرساغِـــهِ به عَسَمٌ يبتغي أرنبا[٩٧]

فزعم بعضهم أنَّه جاز الابتداء بالنكرة هنا ، لأنَّه فَعَلَ ذلك ضرورة ، ورُدَّ هذا بأنَّه ليس من أحكام
الضرائر أنْ يجوز بسببها الكلام الذي لا يفيد))[٩٨] .

ج – انسجام الكلام وتمامه :

ومن أمثلته قول أبي حيان : ((وزعم أبو عمر الجرمي في (الفَرخ) أنَّه لا يصح في ((لا إله إلا الله)) إلا الرفع ، قال : لأنَّه لم يتمَّ الكلام ، وكأنك قلت : الله إله ، وزيدٌ رجلٌ ، وهذا غيرُ بَيِّن ، لأنَّ الكلام تام بالإضمار ...))[٩٩] .

٤ ٠العمل :

وهو من الأسباب المهمة التي دفعت النحاة إلى إطلاق لفظ (الزَّعم) ، ومن أمثلته ، قول أبي حيان : ((المصدر ينتصب بمصدرٍ مثله ، نحو أعجبني ضربُ زيدٍ عمرًا الضرب الشديد ، وبفعلٍ نحو : قمت قيامًا ، وبوصفٍ نحو : أنت قائمٌ قيامًا وأنت مضروب ضربًا ، وزعم الكوفيون أنَّ المصدر إنَّما ينتصب بالفعل والفاعل معًا ، ويعنون بالفعل أو ما جرى مجراه))[١٠٠] .

٥ ٠غياب الدليل أو ضعفه :

من أمثلته ، قول أبي حيان : ((...، ومَنْ زعم أنَّ ((بينا)) محذوفة من ((بينما)) احتاج إلى وحيٍ
يصدِّقه))[١٠١] . وقوله : ((زعم الكسائي أنَّك إذا قلت : ما أحسن زيدًا ، فـ (ما) لا موضع لها من الإعراب ، ويقول : نصبت ((زيدًا)) بالتعجب ، وهذا كلامٌ لا يعقل))[١٠٢].

٦ ٠الخروج عن الإجماع :

من أمثلته ما ذكره ابن هشام في (السين المفردة) ، قائلًا : ((وزعم بعضهم أنَّها قد تأتي للاستمرار لا للاستقبال ، ذكر ذلك في قوله تعالى : ﴿ سَتَجِدُونَ ءَاخَرِينَ ﴾ [١٠٣] الآية ، واستدلَّ عليه بقوله تعالى : ﴿ سَيَقُولُ ٱلسُّفَهَآءُ مِنَ ٱلنَّاسِ مَا وَلَّىٰهُمۡ عَن قِبۡلَتِهِمُ ﴾ [١٠٤] . مدعيًا أنَّ ذلك إنَّما نزل بعد قولهم : ((ما ولاهم)) ، قال : ((فجاءت السين إعلامًا بالاستمرار لا بالاستقبال)) انتهى . وهذا الذي قاله لا يعرفه النحويون ، وما استند إليه من أنَّها نزلت بعد قولهم : ((ما ولاهم)) غيرُ مُوافَقٍ عليه))[١٠٥] .

٠٧ الافتراض في أُصول الألفاظ :

من أمثلة ذلك قول ابن هشام في أصل (مهما) : ((وهي بسيطـةٌ لا مركبـةٌ من ((مه)) و((ما))

الشرطية ، ولا من ((ما)) الشرطية و((ما)) الزائدة ، ثم أُبدِلت الهاء من الألف الأولى دفعًا للتكرار خلافًا لزاعمي ذلك))[١٠٦] .

٠٨ الاستقراء الناقص :

من أمثلته قول أبي حيان في باب التنازع : ((وإذا تنازع ثلاثةٌ ، وهو أكثر ما سُمِعَ في هذا الباب ، وزعم ابن خروف وتبعه ابن مالك أنَّه يكون العمل للثالث ، ويلغى الأول والثاني ، وأدعى ابن خروف أنَّه استقرى ذلك في الكلام فوجده مثل ما قال ، واستقراؤه استقراءٌ ناقص ، وقد جاء إعمال الأول ، والإضمار في الثاني والثالث ، كقول أبي الأسود الدؤلي :

كســاك ولـم تَسْتَكسِــهِ فاشْكُــرنْ لــه أخٌ لك يُعطيك الجزيل وناصرُ[١٠٧]

أعمل كساك ، ورفع به (أخٌ) ، وأضمر في الثاني في قوله : تَسْتَكْسِهِ ، وفي الثالث في له))[١٠٨] . وقوله أيضًا : (((ولمَّا) المشددة بمعنى إلا ثابت في لسان العرب بنقل الثقات ، فلا يُلتَفَتُ إلى زعم الكسائي أنَّه لا يعرف ذلك))[١٠٩] .

٠٩ التوهم في فهم النصوص أو نقلها :

من أمثلته قول أبي حيان في الاسم بعد (لاسيما) : ((والاسم بعدها إنْ كان معرفةً ، فيجوز جَرَّه على زيادة ((ما)) فتقول : قام القوم لاسيما زيدٍ ، وتجويز حذف (ما) نصَّ عليه سيبويه ، ووهم ابن هشام في زعمه عن سيبويه أنَّها زائدةٌ لازمة))[١١٠] .

٠١٠ الترجيح أو الموافقة :

يُقْتَصرُ هذا السبب على الدلالة الثانيـة للزعم وهي (القـول المحقـق) ، إذ إنَّ النحاة كانوا يطلقون لفظ (الزَّعم) ويوافقون من خلاله مَنْ زعَّموه ، وأمثلة هذا المسوغ كثيرة ، منها قول سيبويه : ((فأمّا إنَّما فلا تكون اسمًا ، وإنَّما فيما زعم الخليل بمنزلة فعل ملغى ، مثل : أَشْهَدُ لزيدٌ خيرٌ منك ؛ لأنَّها لا تعمل فيما بعدها ولا تكون إلَّا مبتدأةً بمنزلة إذا ، لا تعمل في شيءٍ))[١١١] .

الخاتمة

بعد الانتهاء من هذا البحث أذكر أبرز ما توصلت إليه من نتائج :

١. إنَّ هذا البحث له السبق في كشف ما يدور حول مصطلح (الزَّعم) من مفهومٍ ومسوغات ؛ لأنَّي لم أجد أحدًا قبلي قد تناول هذا المصطلح ببحثٍ ، أو دراسةٍ مستقلةٍ ، كما هو مسطرٌ في بحثي هذا .

٢. إنَّ مصطلح (الزَّعم) في اللغة له دلالات عدَّة ، وهذا إنْ دلَّ على شيءٍ فإنَّما يدلُّ على أنَّه من مصطلحات المشترك اللفظي ، أمَّا في اصطلاحه النحوي ، فهو يدلُّ على معنيين متضادين ، وهما القول الباطل أو الخاطئ وهو الغالب ، والقول الصائب ، ولا يمكن الوصول إليهما إلا من خلال سياق الكلام ، أو موقف النحاة تجاه المسائل النحوية ، وهو بهذا يدخل ضمن ظاهرتي المشترك اللفظي والأضداد .

٣. تحديد مفهوم اصطلاحي (للزعم) لم أظفر به في المظان النحوية منذ بدء التأليف في النحو العربي إلى النصف الأول من القرن الرابع الهجري ، حتى إذا ما وصلنا إلى النصف الثاني من القرن الرابع الهجري فإنَّي وجدتُ أبا سعيدٍ السيرافي أوَّلَ منَ وضع له حدًا اصطلاحيًا عند شرحه على كتاب سيبويه، ثم تبعه في ذلك عدد من النحاة .

٤. أثبت هذا البحث أنَّ مصطلح (الزَّعم) قد عَرَضَ لتعريفه عدد من المفسرين وأصحاب المعجمات الاصطلاحية فضلاً عن عدد من النحويين ، ولكنْ تعريفاتهم له لم تتفق في كثيرٍ من الأحيان مع ما ألفيناه من توظيفِ النحويين له في مظانِّهم النحوية إلا ما حدَّه أبو سعيدٍ السيرافي من تعريفٍ كان قد كشف لنا فيه عن أبعاده وضَبْطِ حدوده وبيان مدلوله ، وقد استدركت عليه بأنَّه لا يمكن استنباط معناه إلا من خلال سياق الكلام ، أو موقف النحاة تجاه المسائل النحوية ؛ لأنَّ السياق وموقف النحاة هو الذي يحكم على المعنى المراد .

٥. إنَّ الدلالة الغالبة على مصطلحِ (الزَّعم) عند سيبويه هي القول المحقق أو الصائب ، فكثيرًا ما نجده يزعِّم الخليل ويونس وغيرهما بأشياءَ ويرتضيها عنهم ، وهذا في الغالب وليس كما أشار إليه ابن عطية والآلوسي في تفسيرهما للقرآن الكريم منْ أنَّ سيبويه إذا قال زعم الخليل فإنه يزعِّمه في أشياء يرتضيها عنه ، أو لِمَا فيها مِنْ قوةٍ

؛ لأنَّي وجدتُ سيبويه في أكثر من موضعٍ يزعِّم الخليل ويريد به القول الخاطئ ويزِّعم غيره ويريد به القول الصائب ، ومِنْ ذلك تزعيمه في مسألة (لن) بين البساطة والتركيب . أمَّا النحاة الذين جاؤوا بعد سيبويه لاسيما المتأخرون منهم ، فقد كانت دلالة الزَّعم عندهم على القول الخاطئ هي الأكثر استعمالًا منها على القول الصائب ، حتى اضمحلت فيما بعد دلالتها على القول الصائب ، وهذا ما نراه أيضًا في العصر الحديث .

٦. بيَّن البحثُ أنَّ ثمةَ مسوغاتٍ كانت وراء إطلاق النحاة للفظ (الزَّعم) تمثلت بأدلة الاستشهاد النحوية من قرآن كريم، وقراءات قرآنية، والحديث النبوي الشريف ، وشواهد فصيحة شعرية ونثرية ، وقياس ، فضلًا عن مسوغات أُخر ، كالعمل ، والمعنى ، وغياب الدليل أو ضعفه ، والاستقراء الناقص ، والخروج عن الإجماع وغيرها معضِّدًا إياها بالنصوص المتضمنة مصطلح الزَّعم .

Abstract

The Concept of Pretext and its Causes among Grammarians

Key word: Pretext

A Paper Extracted from a Master's Thesis as a Requirement of Master's Degree in Arabic Language

Asst. Prof. Waleed N. Abbas (PhD)
University of Diyala
Collage of Education For Human Sciences

MA Candidate: Mahdi Kh. Mugheer
General directorate of Diyala of Education

The paper aims at identifying the term (pretext) in my research that is entitled " The Concept of Pretext and its Causes among Grammarians " via the linguistic and conventional levels , as well as its syntactic connotations of wrong saying , which is the controlling one , and the correct saying . Moreover , the paper is to deal with the uses of pretext among grammarians embarking with Sibawayh (D.180 H) , followed then by the grammarians who came after him reaching to the modernists, in addition to the causes that made them to start the term strengthened by some syntactic texts containing this term .

After digging deep into the innate of the use of the term , I have come into significant results ; this term is not conventionally identified since the beginning of authorship in Arabic grammar up to the first half of the fourth century A.H then mounting to the second half of the fourth century A.H. Abi Saeed Elsirafi (D. 368 H) was the first to set a conventional scope of it . Furthermore , the ruling connotation behind its beginning , according to Sibawayh , is the correct saying , while among the late grammarians , it came to be the correct saying which also applied to the modernists .

الهوامش

(١) سورة الأنعام : من الآية ١٣٦ .

(٢) وهي قراءة الكسائي ، ينظر : السبعة في القراءات : ٢٧٠/١ ، ومعاني القراءات : ٣٨٧/١ .

(٣) لم اعثر على قائله .

(٤) سورة يوسف : من الآية ٧٢ .

(٥) العين : مادة (زعم) : ٣٦٤/١-٣٦٥ .

(٦) ينظر : المصدر نفسه : مادة (زعم) : ٣٦٥/١ .

(٧) ديوانه : ١٨٧ ، ورواية البيت فيه : (..... زعمًا ورب البيت ...) .

(٨) ديوانه : ١٥٠ ، ورواية البيت فيه : (نودي قمْ وَأركَبَنْ .....) .

(٩) جمهرة اللغة : مادة (زَعَمَ) : ٤٥٣/١ .

(١٠) تهذيب اللغة : مادة (زعم) : ٩٣/٢ .

(١١) المصدر نفسه : مادة (زعم) : ٩٣/٢ .

(١٢) القاضي الفقيه المحدث الشاعر أبو أمية شريح بن الحارث بن قيس بن الجهم الكندي، قاضي الكوفة ، ويقال: شُريح بن شَرَاحِيْلَ ،أو ابنُ شُرَحْبِيْلَ . كان قاضي الكوفة لستين سنة ، قال فيه علي بن أبي طالب (عليه السلام) :((أنت اقضى العرب)) توفي سنة (ثمانٍ وسبعين) للهجرة ، وقيل (ثمانين) للهجرة . سير اعلام النبلاء: ٤/ ١٠٠-١٠٦ .

(١٣) شمر بن حمدويه الهروي أبو عمرو اللغوي الأديب ، أخذ عن ابن الاعرابي والفراء والاصمعي وأبو حاتم وسلمة ابن عاصم وغيرهم ، ألف كتاباً كبيراً في اللغة ابتدأه بحرف الجيم ، توفي سنة (مائتي وخمس وخمسين) للهجرة . بغية الوعاة: ٢/ ٤-٥ .

(١٤) تهذيب اللغة : مادة (زعم) : ٩٤/٢ .

(١٥) ينظر : المحكم والمحيط الأعظم : مادة (زعم) : ٥٣٥/١ .

(١٦) ينظر : لسان العرب : مادة (زعم) : ٢٦٤/١٢ .

(١٧) ينظر : الصحاح : مادة (زعم) : ١٩٤١/٥ ، والقاموس المحيط : مادة (زعم) : ١١١٧/١ ، وتاج العروس : مادة (زعم) : ٣١٢/٣٢ .

(١٨) ينظر : المفردات في غريب القرآن : ٢٨١/١ ، وتفسير روح البيان : ٢٢٦/٧ .

(١٩) ينظر : البحر المحيط : ٩٨/٤ ، واللباب في علوم الكتاب : ٣١٣/١٢ .

(٢٠) ينظر : حاشية البغدادي على شرح بانت سعاد (لابن هشام) : ٨٠/٢-٨٢ ، وخزانة الأدب : ١٣١/٩-١٣٤ .

(٢١) تفسير الكشاف : ٥٤٩/٤ .

(٢٢) هذا التعريف عزاه إليه أبو حيان في كتابه التذييل والتكميل : ٢٤/٦ ، ولم أقف عليه في تفسيره المحرر الوجيز .

(٢٣) تفسير القرطبي : ١٣٥/١٨ .

(٢٤) البحر المحيط : ٢٨٨/٣ .

(٢٥) المصدر نفسه : ٩٨/٤ .

(٢٦) تفسير التحرير والتنوير : ٢٧٠/٢٨ .

(٢٧) تفسير الشعراوي : ٨٧٤٢/١٤ .

(٢٨) المفردات في غريب القرآن : ٢٨١/١ .

(٢٩) التعريفات (للجرجاني) : ١٥٢ .

(٣٠) الكليات : ٤٨٨ .

(٣١) ظاهرة التعارض في النحو العربي : ٩ (أطروحة دكتوراه) .

(٣٢) ظاهرة التعارض في النحو العربي : ٩-١٠ .

(٣٣) شرح كتاب سيبويه (للسيرافي) : ٤٥٣/١ .

(٣٤) المصدر نفسه : ٤٥٣/١ .

(٣٥) ينظر : التذييل والتكميل : ٢٤/٦ ، وارتشاف الضرب : ٢٠٩٩ .

(٣٦) ينظر : توضيح المقاصد : ٥٥٦/١ .

(٣٧) ينظر : خزانة الأدب : ١٣١/٩ .

(٣٨) أسرار العربية : ١٥٧/١ .

(٣٩) البيت لأُميَّة بن الصلت ، ولكنَّ الرواية في ديوانه :

..... إنَّ الله موفٍ لكلِّ الناس ما زعموا

ديوانه : ١١٧ . وقد ورد مثله في شعر النابغة الجعدي غيرَ أنَّ عجزه :

..... إنَّ الله مـوفٍ للنــاس مــا زعمــا

ينظر : ديوانه : ١٥٠ .

(٤٠) شرح الكافية (للرضي) : ١٥١/٤ .

(٤١) معاني النحو : ٢٣/٢ .

(٤٢) المصدر نفسه : ٢٣/٢ .

(٤٣) سورة التغابن : من الآية ٧ .

(٤٤) ديوانه : ٨٧ ، ١٨٩ .

(٤٥) تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد : ٤٢٩ .

(٤٦) مغني اللبيب : ٢٧٠/٣ .

(٤٧) سورة سبأ : من الآية ٦ .

(٤٨) الكتاب : ٣٩٠/٢ .

(٤٩) سورة النساء : من الآية ٢٤ .

(٥٠) المقتضب : ٢٣٢/٣ ، وينظر : ٢٨٠/٣ .

(٥١) سر صناعة الإعراب : ٣١٦/١ .

(٥٢) عزا سيبويه هذا البيت كاملًا لـ (عقيبة الأسدي) ، وصدر البيت هو : (معاويَ إنَّما بشرٌ فأسْجَحْ) ، ينظر : الكتاب : ٦٧/١ ، وخزانة الأدب : ٢٦١/٢ .

(٥٣) الكتاب : ٣٤٤/٢ .

(٥٤) شرح قطر الندى : ٢٧٨ .

(٥٥) سورة الأنعام : من الآية ١٣٦ .

(٥٦) سورة القصص : ٧٤ .

(٥٧) سنن أبي داود (باب في قول الرجل زعموا) : ٢٩٤/٤ .

(٥٨) ديوانه : ٩١٦ .

(٥٩) تفسير المحرر الوجيز : ٨٧/٢ .

(٦٠) تفسير روح المعاني : ٦٧/٥ ، وينظر : المصدر نفسه : ١٢٢/٧ .

(٦١) الكتاب : ٥/٣ .

(٦٢) ينظر : معاني القرآن (للفراء) : ٢٩/١ ، ١٦٥ ، ٢٥٠ .

(٦٣) ينظر : معاني القرآن (للأخفش) : ٤٩/١ ، ٨٢ ، ٨٩ ، ١٢١ ، ١٣١ ، ٢٠٦ .

(٦٤) ينظر : المقتضب : ١٤٠/٢ ، ٣٤٦ ، ٦١/٣ ، ٩٨ ، ٢٣٢ ، ٢٨٠ ، ٢٣٩/٤ .

(٦٥) ينظر : الأصول في النحو : ١١٣/١-١١٤ ، ٣٧٢ ، ٤٢٢ ، ١٤/٢ ، ٢٤٨ .

(٦٦) ينظر : اللامات : ١٢٠ ، ١٣١ .

(٦٧) ينظر : إعراب القرآن (للنحاس) : ٤٠١/١ ، ٤٠٢-٤٠٣ ، ١٣٧/٢ ، ٢٣٥ ، ٢٨٤ ، ٣٢٨ ، ٣٣٥ ، ٣٤٧ ، ٢٠٠/٣ ، ٢١٥ ، ٢٢٥ ، ٣٢٢ .

(٦٨) ينظر : شرح كتاب سيبويه (للسيرافي) : ٣٤/١ ، ٧١ ، ٩٢ ، ٩٩ ، ١٤٣ ، ٣٠٢ ، ٣٠٩ ، ٣٢٣ ، ٣٦٣ ، ٣٠٢/٢ ، ٣١٩ ، ٩٩/٣ ، ١٩٦ .

(٦٩) سورة ص : الآية ١ .

(٧٠) سورة ص : الآية ٦٤ .

(٧١) معاني القرآن (للفراء) : ٣٩٧/٢ .

(٧٢) سورة التوبة : من الآية ٦ .

(٧٣) شرح كتاب سيبويه (للسيرافي) : ١٦١/٢ .

(٧٤) ينظر : الإنصاف : ٨١/١/م١١ ، ٢٦٤/م٣٤ ، ٣٣٣/م٤٥ ، ٥٥٣/٢/م٧٤ ، ٥٥٧/م٧٦ ، ٦٩٧/م٩٨ ، ٧٤٢/م١٠٨ ، وأسرار العربية : ٩٣ ، ١٨٣ .

(٧٥) ينظر : شرح الجمل(لابن عصفور) : ١٩٨/١ ، ٢٠٥ ، ٢٢٧ ، ٢٣١ ، ٣٦٥ ، ٤٨٤ ، ٤٩٠ ، ٤٩١ ، ٦٠٨ ، ٤٠/٢ ، ٤١ ، ٦٥ ، ٦٦ ، ٧٥ ، ١٠٠ ، ١٢٣ ، ٢١٤ ، ٢٤٦ ، ٤٥٧ ، ٥٦٤ .

(٧٦) ينظر : شرح الكافية الشافية : ٤٦٧/١ ، ٩٩٩/٢ ، ١٠٠٠ ، ١٢١١/٣ ، ١٢٣٩ ، ١٤٠٤ ، ١٥٦٤ ، ١٧٠٥ ، وشرح التسهيل (لابن مالك) : ٤٨/١ ، ٧٤ ، ٨١ ، ١٤٠ ، ١٧١ ، ٢٥١ ، ٢٧١ ، ٢٧٣ ، ٣٣٨ ، ٤١/٢ ، ١٤٧ ، ٢١٦ ، ٢٣٥ ، ٣٥٥ ، ٣٧٨ ، ٢٣/٣ ، ١٦٦ ، ٢٠١ ، ٢٨٠ ، ٣٧٤ ، ٣٨٥ ، ٣٨٦ ، ٣٩/٤ .

(٧٧) ينظر : ارتشاف الضرب : ٧٥٧ ، ١٣٧٩ ، ١٥٥٧ ، ١٧٨٢ ، ١٨٥٥ ، ١٩٦٨ ، ٢٠٦٢ ، والبحر المحيط : ١٩١/١ ، ٢٠١ ، ٢٩٦ ، ٣٣/٣ ، ٣٠٢ ، ٣٨٢ ، ٦ ، ٣٠٦ ، ٣٨/٧ .

(٧٨) ينظر : الجنى الداني : ٦١ ، ٧٥ ، ٢٠٦ ، ٣٤٥ ، ٤٤٢ ، ٤٨٧ ، ٥٥٠ ، ٥٩٢ .

(٧٩) ينظر : مغني اللبيب : ١٨٥/١، ٢٦٦/٢، ٢٨٩، ١٣/٣، ٢٠٨، ٢٧١، ١٦/٤، ٢٠١ ، ٢٩١ ، ٥٠/٦ ، ٤٠٦ .

(٨٠) ينظر : شرح ابن عقيل : ٦٨/١ ، ١٨٥ ، ٢٦٠ ، ١٤٠/٢ ، ١٧٤ ، ١٨٧ ، ٢٠٢ ، ٧/٣ ، ٧٠ ، ٩٩ ، ١٢٣ .

(٨١) المدارس النحوية (شوقي ضيف) : ١٧٠-١٧١ .

(٨٢) ينظر : ظاهرة المنع في النحو العربي : ٦٧-٨٠ (رسالة ماجستير) .

(٨٣) النكت الحسان : ١١١ .

(٨٤) سورة النور : من الآية ٦ .

(٨٥) ارتشاف الضرب : ١٥٠٨ .

(٨٦) ينظر : السبعة في القراءات : ٣٩٦ ، ومعاني القراءات : ١١٦/٢ .

(٨٧) سورة الكهف : من الآية ٧٦ .
(٨٨) شرح التسهيل (لابن مالك) : ١٣٦/١ ، وينظر : التذييل والتكميل : ١٨٢/٢ .
(٨٩) ينظر : شرح النووي على مسلم : ٢٠٤/١٦ .
(٩٠) شرح التسهيل (لابن مالك) : ٣٥٩/٣ ، وشرح الكافية الشافية : ١٢١١/٣ .
(٩١) سورة الحجر : من الآية ٧ .
(٩٢) لم أعثر على قائلهِ ، ينظر : مغني اللبيب : ٤٦٦/٣ ، وشرح أبيات مغني اللبيب : ١٣٠/٥ .
(٩٣) مغني اللبيب : ٤٦٥/٣-٤٦٦ .
(٩٤) البحر المحيط : ٥١٠/٣ .
(٩٥) ارتشاف الضرب : ١٤٤٢ .
(٩٦) مغني اللبيب : ١٧٩/٥-١٨٠ .
(٩٧) البيت لامرئ القيس ، ديوانه : ١٢٨ .
(٩٨) التذييل والتكميل : ٣٣٣/٣-٣٣٤ .
(٩٩) المصدر نفسه : ٢٤٣/٥-٢٤٤ .
(١٠٠) منهج السالك : ١٣٧ .
(١٠١) تذكرة النحاة : ١٢٣ .
(١٠٢) المصدر نفسه : ٧٢٩ .
(١٠٣) سورة النساء : من الآية ٩١ .
(١٠٤) سورة البقرة : من الآية ١٤٢ .
(١٠٥) مغني اللبيب : ٣٤٢/٢-٣٤٣ .
(١٠٦) المصدر نفسه : ٢٢٠/٤ .
(١٠٧) ديوانه : ١٦٦ ، ٣٠٩ ، وينظر : الكامل : ٧٠١/٢ .
(١٠٨) ارتشاف الضرب : ٢١٤٦ .
(١٠٩) البحر المحيط : ٣١٩/٧ .
(١١٠) ارتشاف الضرب : ١٥٥٠ .
(١١١) الكتاب : ١٣٠/٣ .

المصادر والمراجع

- إرتشاف الضرب من لسان العرب ، لأبي حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ) ، تح : الدكتور رجب عثمان محمد والدكتور رمضان عبد التواب ، مكتبة الخانجي – القاهرة ، ط١ ، ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م .
- أسرار العربية ، لأبي البركات الأنباري (ت ٥٧٧هـ) ، تح : محمد بهجة البيطار ، المجمع العلمي العربي بدمشق ، (د.ط) ، (د.ت) .
- الأصول في النحو ، لابن السراج (ت ٣١٦هـ) ، تح : الدكتور عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت – لبنان ، ط٣ ، ١٤١٧هـ – ١٩٩٦م .
- إعراب القرآن ، لأبي جعفَّر النَّحَّاس (ت ٣٣٨هـ) ، تح : الدكتور زهير غازي زاهد ، عالم الكتب ، بيروت ، ط٢ ، ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م .
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، لأبي البركات الأنباري ، مطبعة السعادة ، مصر ، ط٤ ، ١٣٨٠هـ – ١٩٦١م .
- البحر المحيط ، لأبي حيان الأندلسي ، تح : الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض ، وشارك في تحقيقه : الدكتور زكريا عبد المجيد النوتي والدكتور أحمد النجولي الجمل ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ط١ ، ١٤١٣هـ – ١٩٩٣م .
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، لجلال الدين السيوطي ، تح : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر ، ط٢ ، ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م .
- تاج العروس من جواهر القاموس ، للزَّبِيدي (ت ١٢٠٥هـ) ، تح : عبد الكريم العزباوي ، راجعه : الدكتور أحمد مختار عمر ، والدكتور عبد اللطيف محمد الخطيب ، سلسلة التراث التراث العربي ، الكويت ، ط١ ، ١٤١٢هـ – ٢٠٠٠م .
- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد ، لابن هشام الأنصاري ، تح : الدكتور عباس مصطفى الصالحي ، دار الكتاب العربي ، بيروت – لبنان ، ط١ ، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م .
- تذكرة النحاة ، لأبي حيان الأندلسي ، تح : الدكتور عفيف عبد الرحمن ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط١ ، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م .

- التذييل والتكميل في شرح التسهيل ، لأبي حيان الأندلسي ، تح : الدكتور حسن هنداوي ، دار القلم ، دمشق الجزء (١) (د.ط) ، (د.ت) ، والجزء (٢) ، ط١ ، ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م ، والجزء (٣) ط١ ، ١٤٢٠هـ – ٢٠٠٠م ، والجزء (٤) ، ط١ ، ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م ، والجزء (٥) ط١ ، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠٢م ، وكنوز أشبيلية ، المملكة العربية السعودية ، للجزء (٦) ، ط١ ، ١٤٢٦هـ – ٢٠٠٥م ، والجزء (٧) ، ط١ ، ٢٠٠٨م ، والجزء (٨) ، ط١ ، ٢٠٠٩م .
- التعريفات ، للشريف الجرجاني (ت ٨١٦هـ) ، تح : إبراهيم الإبياري ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ط١ ، ١٤٠٥هـ .
- تفسير التحرير والتنوير (تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد) ، لابن عاشور التونسي (ت ١٣٩٣هـ) ، الدار التونسية للنشر ، تونس ، (د.ط) ، ١٩٨٤م .
- تفسير روح البيان ، لإسماعيل حقي بن مصطفى الإستانبولي (ت ١١٢٧هـ) ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت، (د.ط) ، (د.ت) .
- تفسير روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني ، للآلوسي (ت ١٢٧٠هـ) ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، (د.ط) ، (د.ت) .
- تفسير الشعراوي ، لمحمد متولي الشعراوي (ت ١٤١٨هـ) ، مطابع أخبار اليوم ، (د.ط) ، ١٩٩١م .
- تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن) ، للقرطبي (ت ٦٧١هـ) ، تح : أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش ، دار الكتب المصرية ، القاهرة ، ط٢ ، ١٣٨٤هـ – ١٩٦٤م.
- تفسير الكشاف (الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل) ، للزمخشري (ت ٥٣٨هـ) ، تح : عبد الرزاق مهدي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ط١ ، ٢٠٠١م .
- تفسير المحرر الوجيز (المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز) ، لابن عطية الأندلسي (ت ٥٤٢هـ) ، تح : عبد السلام عبد الشافي محمد ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ط١ ، ١٤١٣هـ – ١٩٩٣م .

- تهذيب اللغة ، لأبي منصور الأزهري (ت ٣٧٠هـ) ، تح : محمد عوض مرعب ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ط١ ، ٢٠٠١م .
- جمهرة اللغة ، لابن دريد (ت ٣٢١هـ) ، تح : رمزي منير بعلبكي ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ط١ ، ١٩٨٧م .
- الجنى الداني في حروف المعاني ، للمرادي(ت٧٤٩هـ) ، تح : الدكتور فخر الدين قباوة والأستاذ محمد نديم فاضل ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ط١ ، ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م .
- حاشية عبد القادر البغدادي (ت ١٠٩٣هـ) على شرح بانت سعاد لابن هشام الأنصاري ، تح : نظيف مُحَرَّم خواجة ، طبع على نفقة وزارة الابحاث العلمية والتكنولوجية التابعة لألمانيا الأتحادية بأشراف المعهد الألماني للأبحاث الشرقية في بيروت على مطابع دار صادر بيروت ،الجزء الأول، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م ، والجزءان الثاني والثالث،١٤١٠هـ-١٩٩٠م.
- الحجَّة للقراء السبعة ، لأبي علي الفارسي(ت٣٧٧هـ) ، تح : بدر الدين قهوجي ، وبشير جويجابي ، وراجعه ودققه : عبد العزيز رباح وأحمد يوسف الدقاق ، دار المأمون للتراث ، دمشق ، ط٢ ، ١٤١٣هـ – ١٩٩٣م .
- خزانة الأدب ولبُّ لباب لسان العرب ، لعبد القادر البغدادي ، تح : عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط٤ ، ١٤١٨هـ – ١٩٩٧م .
- ديوان أبي الأسود الدؤلي ، صنعه : أبو سعيد الحسن السُّكري (ت ٢٩٠هـ) ، تح : الشيخ محمد حسن آل ياسين ، دار ومكتبة الهلال ، بيروت – لبنان ، ط٢ ، ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م .
- ديوان أبي طالب بن عبد المطلب ، صنعه (أبو هفان المهزمي البصري (ت ٢٥٧هـ) ، أو علي بن حمزة البصري التميمي (ت ٣٧٥هـ) ، تح : الشيخ محمد حسن آل ياسين ، منشورات دار ومكتبة الهلال ، بيروت – لبنان ، ط١ ، ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م .
- ديوان أُميَّة بن أبي الصلت ، تح : الدكتور سجيح جميل الجبيلي ، دار صادر ، بيروت ، ط١ ، ١٩٩٨م .

- ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب (ت٢٤٥هـ)، تح : الدكتور نعمان محمد أمين طه ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٦٩-١٩٧١ .
- ديوان عنترة العبسي ، تح : محمد سعيد مولوي ، المكتب الإسلامي ، القاهرة ، (د.ط) ، (د.ت).
- ديوان النابغة الجعدي (ت٥٠هـ)، تح : الدكتور واضح الصَّمد ، دار صادر ، بيروت ، ط١ ، ١٩٩٨م .
- السبعة في القراءات ، لابن مجاهد (ت ٣٢٤هـ) ، تح : الدكتور شوقي ضيف ، دار المعارف ، مصر ، ط٢ ، ١٤٠٠هـ .
- سر صناعة الإعراب ، لابن جني (ت٣٩٢هـ)، تح : الدكتور حسن هنداوي ، دار القلم ، دمشق ، ط١ ، ١٩٨٥م .
- سنن أبي داود ، لأبي داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السجستاني(ت ٢٧٥هـ)،تح: محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ،صيدا- بيروت ،
- (د.ط) ، (د.ت) .
- سير أعلام النبلاء ، لشمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد الذهبي(ت٧٤٨هـ) ، تح : مجموعة محققين بإشراف شعيب الأرنؤوط ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط٣، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، لابن عقيل (ت ٧٦٩هـ) ، تح : محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار التراث ، القاهرة ، دار مصر للطباعة ، سعيد جودة السحَّار وشركاه ، ط٢٠ ، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .
- شرح أبيات مغني اللبيب ، لعبد القادر البغدادي ، تح : عبد العزيز رباح وأحمد يوسف الدقاق ، دار المأمون للتراث ، بيروت ، ط٢ ، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٨م .
- شرح التسهيل ، لابن مالك ، تح : الدكتور عبد الرحمن السيد والدكتور محمد بدوي المختون ، دار هجر للطباعة والنشر ، القاهرة ، ط١ ، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م .

- شرح جمل الزجاجي ، لابن عصفور (ت ٦٦٩هـ) ، تح : الدكتور صاحب أبو جناح ، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل ، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م،١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.
- شرح الرضي على الكافية ، لرضي الدين الأُستراباذي (ت ٦٨٦هـ) ، تح : يوسف حسن عمر ، منشورات قاريونس ، بنغازي ، ط٢ ، ١٩٩٦م .
- شرح قطر الندى وبلّ الصدى ، لابن هشام الأنصاري ، تح : محمد خير طعمة حلبي ، دار المعرفة ، بيروت – لبنان ، (د.ط) ، (د.ت) .
- شرح الكافية الشافية ، لابن مالك ، تح : عبد المنعم أحمد هريدي ، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي ، جامعة أمُّ القرى ، مكة المكرَّمة ، (د.ط) ، (د.ت) .
- شرح كتاب سيبويه ، لأبي سعيد السيرافي (ت ٣٦٨هـ) ، تح : أحمد حسن مهدلي ، وعلي سيد علي ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ط١ ، ١٤٢٩هـ – ٢٠٠٨م .
- شرح النووي على مسلم (المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج) ، لأبي زكريا محيي الدين بن شرف النووي (ت ٦٧٦هـ) ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ط٢ ، ١٣٩٢هـ .
- الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية) ، للجوهري (ت ٣٩٩هـ) ، تح : أحمد عبد الغفور عطَّار ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ط٤ ، ١٩٩٠م .
- ظاهرة التعارض في النحو العربي ، د.رياض إهوين الحسيني ، (أطروحة دكتوراه) ، كلية الآداب – الجامعة المستنصرية ، ٢٠١٠م .
- ظاهرة المنع في النحو العربي ، د.مازن عبد الرسول سلمان إبراهيم الزيدي ، (رسالة ماجستير) ،
- كلية التربية – الجامعة المستنصرية ، ٢٠٠١م .
- العين ، للخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٥هـ) ، تح : الدكتور مهدي المخزومي والدكتور إبراهيم السامرائي ، دار الرشيد ، بغداد ، (د.ط) ، ١٩٨٠م – ١٩٨٥م .

- القاموس المحيط ، للفيروز آبادي (ت ٨١٧هـ) ، تح : مكتبة تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة بإشراف : محمد نعيم العرقسوسي ، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر ، بيروت ، ط٨ ، ١٤٢٦هـ – ٢٠٠٥م .
- الكامل في اللغة والأدب ، لأبي العباس المبرِّد (ت ٢٨٥هـ) ، تح : الدكتور محمد أحمد الدَّالي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط٣ ، ١٤١٨هـ – ١٩٩٧م .
- الكتاب ، لسيبويه (ت ١٨٠هـ) ، تح : عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط٣ ، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م .
- الكليات ، لأبي البقاء الكفوي (ت ١٠٩٤هـ) ، قابله على نسخة خطيّة وأعده للطبع ووضع فهارسه ، د.عدنان درويش ومحمد المصري ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط٢ ، ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م .
- اللامات ، للزجاجي (ت ٣٣٧هـ) ، تح : مازن المبارك ، دار الفكر ، دمشق ، ط٢ ، ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م .
- اللباب في علوم الكتاب ، لابن عادل (ت ٧٧٥هـ) ، تح : الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ط١ ، ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م .
- لسان العرب ، لابن منظور (ت ٧١١هـ) ، دار صادر ، بيروت ، ط٣ ، ١٤١٤هـ .
- المحكم والمحيط الأعظم ، لابن سيده (ت ٤٥٨هـ) ، تح : الدكتور عبد الحميد هنداوي ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ط١ ، ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م .
- المدارس النحوية ، لشوقي ضيف (ت ١٤٢٦هـ) ، دار المعارف ، القاهرة ، ط٧ ، (د.ت) .
- معاني القرآن ، لأبي زكريا يحيى الفراء (ت ٢٠٧هـ) ، تح : أحمد يوسف النجاتي ، ومحمد علي النجَّار ، عالم الكتب ، بيروت ، ط٣ ، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م .
- معاني القرآن (للأخفش) الأوسط (ت ٢١٥هـ) ، تح : هدى محمود قراعة ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط١ ، ١٤١١هـ – ١٩٩٠م .

- معاني القراءات ، لأبي منصور الأزهري(ت٣٧٠هـ) ، مركز البحوث في كلية الآداب – جامعة الملك سعود ، المملكة العربية السعودية ، ط١ ، ١٤١٢هـ – ١٩٩١م .
- معاني النحو ، للدكتور فاضل صالح السامرائي ، شركة العاتك لصناعة الكتاب ، القاهرة ، ط٢ ، ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٣م .
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، لابن هشام الأنصاري ، تح : الدكتور عبد اللطيف محمد الخطيب ، السلسلة التراثية للمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ٢٠٠٠م.
- المفردات في غريب القرآن ، للراغب الأصفهاني (ت ٥٠٢هـ) ، تح : مركز الدراسات والبحوث بمكتبة نزار مصطفى الباز ، نزار مصطفى الباز ، (د.ط) ، (د.ت) .
- المقتضب ، لأبي العباس المبرِّد ، تح : محمد عبد الخالق عضيمة (ت١٤٠٤هـ) ، القاهرة ، ١٤١٥هـ – ١٩٩٤م .
- منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك ، لأبي حيان الأندلسي ، تح: سيدني جليذر ،دار أضواء السلف ، ط١ في الجمعية الشرقية الأمريكية نيوهافن كونكتيكي ، ١٩٤٧م .
- النكت الحسان في شرح غاية الإحسان ، لأبي حيان الأندلسي ، تح : الدكتور عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط١ ، ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م .